

2020

الحركة السكانية في اقليم الخليل خلال القرن العشرين) (دراسة جغرافية تطبيقية

احمد اغريب
r.journal@hebron.edu, جامعة الخليل

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b



Part of the [Arts and Humanities Commons](#)

Recommended Citation

Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (مجلة جامعة الخليل للبحوث- ب (العلوم الانسانية) - (اغرب, احمد (2020) "الحركة السكانية في اقليم الخليل خلال القرن العشرين) دراسة جغرافية تطبيقية", Article 7. Vol. 3 : Iss. 1 ,

Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/hujr_b/vol3/iss1/7

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Hebron University Research Journal-B (Humanities) - (العلوم الانسانية) - ب (العلوم الانسانية) by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.



الحركة السكانية في إقليم الخليل خلال القرن العشرين (دراسة جغرافية تطبيقية)

* أحمد عبد القادر أغريب
كلية الآداب، جامعة الخليل، الخليل - فلسطين

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح الحركة السكانية والسكان في إقليم الخليل خلال القرن العشرين والكشف عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان عبر هذه الفترة، بالإضافة إلى تحليل دوافع الحركة السكانية وأنماطها واتجاهها. وتبين بأن الإقليم قد تعرض لنزيف بشري شبه مستمر طوال هذه الفترة وكان الأكثر خسرانا، مما أثر على مستقبله واستقراره، وكانت الدوافع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية، حيث توجه السكان لدول الجوار وغيرها.

Abstract :

This research aims at clarifying the demographic mobility in Hebron district throughout the twentieth century. It explores the social and economic features of people in this area in addition to analyzing behind the types and trends of its mobility.

It becomes clear that throughout the century, the district has suffered from a continuous immigration affecting its stability. This immigration is due to security, political, economical and social factors with the result that people have moved to different neighboring countries and other areas.

المقدمة ومشكلة البحث:

إن الجانب السكاني بالتأكيد لا تقتصر أهميته على الناحية العددية فقط، إنما تتوقف عند فئات السكان، وبيئتهم الاجتماعية من حيث نسبة العناصر الشابة ومدى مساهمتها في القوى العاملة، ويمكن اعتبار كفاءة العناصر القيادية، وتأهيل مفاهيم الحرية، والمؤسسات من مقومات فاعلية السكان، إذ أن السكان هم الثروة البشرية للدولة، كما أن دراسة السكان تتضمن أبعادا اقتصادية، وسياسية، وتاريخية، وللمكان غاية في الأهمية من شأنها أن تلعب دورا حاسما في تحديد المستقبل التنموي للإقليم، خاصة إذا أصبح بالإمكان والقدرة على استثمار وإدارة القوى البشرية المتوفرة.

جرى أول تعداد سكاني في فلسطين عام 1922 م، ورغم كل ما يمكن أن يقال عن هذا التعداد يظل ذا أهمية بالغة، إذ يعتبر مؤشرا للتعرف على الخصائص السكانية لإقليم الخليل، وتضمن التعداد جداول إحصائية عن فلسطين بأكملها وعن كل قضاء بمفرده، وجرى تعداد ثان عام 1931 م حيث كان أكثر تفصيلا من سابقه، إذ صنف التعداد حسب الأقضية والألوية. ويوفر هامشا جيدا للتحليل والفهم، وهناك إحصاءات أخرى جرت في عام 1933 وعام 1945 م، وبعد نكبة عام 1948 م، بقي نصف إقليم الخليل تقريبا تحت السيطرة العربية، حيث ضم فيما بعد إلى ما تبقى من فلسطين، وأطلق عليه الضفة الغربية، حيث شكلت مع الضفة الشرقية المملكة الأردنية الهاشمية، فقسمت الضفة الغربية إلى ثلاثة أقاليم هي: إقليم القدس، وإقليم نابلس، وإقليم الخليل.

جرى أول تعداد في عهد المملكة الأردنية الهاشمية بعد اتحاد الضفتين عام 1952 م، وأطلق عليه تعداد المساكن، وقد صنف التعداد حسب الأقضية والألوية، وأجري تعداد آخر عام 1961 م وأطلق

عليه التعداد الأول للسكان والمساكن، وصنفت البيانات حسب المناطق الإدارية، ومن ضمنها منطقة الخليل الإدارية، وأضيف إليه علاوة على ما كان في تعداد عام 1952 م التركيب الجنسي للسكان، والحالة الاجتماعية والتعليمية، والمواليد والوفيات، والزيادة الطبيعية، لاسيما وأن تعداد عام 1952 م ركز على خصائص المساكن أكثر من خصائص السكان.

وبعد هزيمة عام 1967 م أجرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعدادا للسكان بعد ثلاثة أشهر من الاحتلال، وكان الوحيد، وبعد ذلك كانت تعتمد سلطات الاحتلال إلى استخدام العينة أحيانا والتقدير أحيانا أخرى؛ أي أنها لم تقم بأي تعداد للسكان بعد التعداد سابق الذكر، واشتمل على خصائص السكان والمساكن خاصة الاقتصادية؛ مثل استعمالات المساكن ومهن السكان، بقي في هذا المجال أن نشير إلى أن مركز أبحاث رابطة الجامعيين في إقليم الخليل أجرى تعدادا للسكان في عام 1985 م، ومؤخرا قام المركز الإحصائي الفلسطيني بإجراء تعداد شامل للسكان والمساكن في عام 1997 م.

إن الوضع السياسي المتردي الذي أحاط بالفلسطينيين وفلسطين ومن ضمنها إقليم الخليل، من حيث دخوله في العهد العثماني وخروجه، ثم دخوله في عهد الانتداب البريطاني، ثم دخوله في العهد الأردني وأخيرا دخوله في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وما رافق ذلك من ثورات وأحداث عنف، وكذلك اقتطاع نصف مساحة إقليم الخليل ووفود المهاجرين عقب نكبة عام 1948 م إلى إقليم الخليل، وظهور ما يطلق عليه ظاهرة المخيمات (مخيمات اللاجئين العائدين)، كل هذه الظروف تجعل إمكانية الوصول إلى بيانات ومعلومات أو إحصاءات دقيقة بالغة الصعوبة، كما أن حركة النزوح القسرية التي

الخليل يشكلون ما نسبته 7.5 % من مجموع ريف فلسطين، ومن ثم نرى أن نسبة الريفيين في إقليم الخليل أعلى مما هي عليه في العديد من أقاليم فلسطين الثمانية عشر، والمدينة الوحيدة التي كانت في الإقليم هي مدينة الخليل، حيث تأتي بالمرتبة الخامسة من حيث عدد السكان الإجمالي في المدن والبالغ عددها 22 مدينة وكان عدد سكان مدينة الخليل 16577 نسمة.

أظهر تعداد عام 1931م زيادة في عدد سكان إقليم الخليل الإجمالي فقد بلغ 67631 نسمة أي بزيادة قدرها 14060 نسمة خلال تسع سنوات حيث كان معدل نمو السكان حوالي 26.2 بالألف، ورغم هذه الزيادة الظاهرة لم يمثل إقليم الخليل سوى 6.5% من مجمل سكان فلسطين، علماً بأن سكان إقليم الخليل كانوا يمثلون ما نسبته 7.1 % عام 1922م، وبلغت نسبة السكان العرب في تعداد (1931) 99.8 %، وكانت نسبة اليهود 0.2 %، وكان السبب في انخفاض نسبة اليهود هو ثورة عام 1929م التي أسفرت عن إجلاء الغالبية العظمى منهم، ولم يبق سوى 135 يهودياً كانوا يقطنون مستوطنة كفار عصيون.

يتضح في هذه الفترة الزمنية أن النمو السكاني في إقليم الخليل هو أقل من معدل النمو السكاني على مستوى فلسطين والبالغ 41.6 بالألف، وعلى مستوى العرب في فلسطين والبالغ 34.1 بالألف، وعلى مستوى السكان المسلمين والبالغ 35.8 بالألف، وعلى مستوى العديد من الأقاليم. إن تفسير هذا الانخفاض يكمن في الهجرة، حيث كان هذا الإقليم في عهد الانتداب البريطاني من الأقاليم الطاردة للسكان، إذ تبين أن 1994 شخصاً قد هجروا الإقليم خلال فترة التسع سنوات، شكلت ما نسبته 11.4% من مجموع الزيادة الطبيعية مما أثر على النمو السكاني في الإقليم، وهذا الفرق هو بين

الحركة السكانية والسكان خلال فترة الانتداب البريطاني في إقليم الخليل عام 1922 و 1931:

كان إقليم الخليل يتبع إدارياً عام 1922 م إلى اللواء الجنوبي من فلسطين، حيث كانت تتشكل فلسطين من أربعة ألوية يتبعها (18) إقليم، وكان اللواء الجنوبي يتكون من إقليم غزة، وإقليم بئر السبع، وإقليم الخليل، ويظهر تعداد عام 1922 م أن سكان الإقليم بلغ عددهم 53571⁽¹⁾ نسمة من مجموع سكان فلسطين والبالغ عددهم 757182 نسمة⁽²⁾، نسبة العرب منهم 99.2% ونسبة اليهود 0.8 %، ويعتبر إقليم الخليل الإقليم السابع من حيث حجم السكان، ويمثل ما نسبته 7.1% من مجموع سكان فلسطين وكانت مساحة إقليم الخليل تبلغ 2120 كم²، ومن ثم فإن الكثافة السكانية العامة بلغت 3.25 شخصاً لكل كم²، وهذه الكثافة منخفضة إذا ما قيسَت بالكثافة العامة لفلسطين، والتي بلغت 7.29 شخصاً لكل كم² واحد⁽³⁾.

تعد هذه الكثافة السكانية في إقليم الخليل أقل مما هي عليه في العديد من أقاليم فلسطين، إذ لا يقل عنه في الكثافة سوى إقليم بئر السبع، وأريحا، وبيسان، بينما تتفوق عليه الأقاليم الأخرى، ويعود سبب انخفاض الكثافة السكانية في الإقليم، إلى أن جزءاً ليس قليلاً من مساحة الإقليم عبارة عن أراضٍ متصحرة قاحلة، خاصة في الشرق، والجنوب لا يقطنها سوى القبائل البدوية، وجزء آخر عبارة عن جبال صخرية وعرة لا تصلح للزراعة، ولا تشكل مكان جذب سكاني للإقامة فيه.

شكل الريف في هذه الفترة غالبية سكان إقليم الخليل، إذ بلغت نسبة سكان الريف 69.1 %، وهي نسبة مرتفعة، إذا ما قورنت مع نسبة سكان الريف الفلسطيني كافة، حيث كانت 65% من مجموع سكان فلسطين، وبالتالي فإن سكان الريف في إقليم

الإقليم هي الزراعة، وإذا علمنا أن الزراعة في إقليم الخليل تعتمد على مياه الأمطار فقط، نكتشف أن المردود من هذه المهنة قليل جداً ومتذبذب مما يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي للسكان.

ومن الملاحظ أن النشاط الصناعي استأثر بنسبة 17.5% من مجموع العاملين للفترة نفسها، حيث اشتمل هذا النشاط على الصناعات النسيجية، وصناعة الجلود، وصناعة الأخشاب، وصناعة المعادن، وصناعة الزجاج، وصناعة الفخار، وصناعة المواد الكيماوية، وصناعة الأغذية، وصناعة الألبسة، وصناعة المواد الصحية، وصناعة الأثاث، وبعض الصناعات الأخرى، إلا أنه من الجدير ذكره هنا، أن هذه الصناعات، عبارة عن ورش، آلتها بسيطة تقليدية وتعتمد على الجهد البشري، وسلعها موجهة إلى السوق المحلي لتلبي حاجات السكان ورغباتهم، وبلغت نسبة العاملين في التجارة 6.4% من مجموع العاملين، والنسبة الباقية توزعت على الوظائف الحكومية، وقطاع النقل⁽⁵⁾.

الحركة السكانية والسكان في إقليم الخليل خلال فترة الانتداب البريطاني عام 1945

درجت بريطانيا على إصدار نشرات إحصائية سنوية تقديرية للسكان بعد إحصاء عام 1931م الرسمي، وبقي ذلك لغاية عام 1945م، إلا أن هذه التقديرات يشوبها الكثير من الشكوك والحدز، ومثال ذلك يتضح من نشرة عام 1945م أن عدد سكان فلسطين 1764523 نسمة وسكان إقليم الخليل 89651 نسمة، إلا أنه اتضح أن عدد المواليد في إقليم الخليل من عام 1932م ولغاية عام 1945م بلغ 53398 نسمة، وعدد الوفيات للفترة نفسها 24915 نسمة، ومن ثم، فإن الزيادة الطبيعية في هذه الفترة بلغت

الزيادة السكانية والزيادة الطبيعية.

ويشير البحث إلى أن الهجرة كانت على نمطين: الأول داخلي تجاه الأقاليم الفلسطينية، والثاني خارجي تجاه الدول العربية المجاورة لفلسطين. واعتماداً على تعداد عام 1931م اتضح بأن هناك 344 شخصاً يقيمون في إقليم الخليل من أقاليم فلسطين الأخرى، مقابل 1189 شخصاً هاجروا إلى أقاليم فلسطين، وهذا يدل على أن الهجرة السكانية الداخلية من إقليم الخليل الخارجة أكثر من القادمة إليه؛ أما الهجرة الخارجية فاعتماداً على نفس التعداد، فإن 99 شخصاً قدموا إلى إقليم الخليل؛ وأن 805 شخصاً هجروا إقليم الخليل إلى خارج فلسطين، وضمن هذا السياق كانت وجهة الهجرة الداخلية معظمها إلى مدينة القدس، ومدينة يافا ومدينة حيفا على التوالي، أما الخارجية فكانت باتجاه إمارة شرق الأردن وسوريا ومصر. وتبين من خلال البحث أن معظم هؤلاء المهاجرين توجهوا إلى الأراضي المصرية خاصة مدينة القاهرة⁽⁴⁾.

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في إقليم الخليل لغاية عام 1931:

بلغ مجمل عدد العاملين في إقليم الخليل عام 1931م، واعتماداً على تعداد نفس السنة، 14449 عاملاً، ويمثلون ما نسبته 22% من مجموع السكان الإجمالي في حين يبلغ عدد الأشخاص في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين (15-60 سنة) 31391 شخصاً، وبالتالي فإن نسبة العاملين من مجموع القوى العاملة 46% فقط، ومن جهة أخرى أوضحت معظم الدراسات، إن الزراعة والمهاجر استأثرت بحوالي 73.8% من العاملين، حيث يظهر من هذا أن الصفة المهنية السائدة في هذه الفترة الزمنية في

اتجاهات:

1. اتجاه الأردن والدول العربية المضيفة للإنضمام الأسري.
 2. الهجرة إلى دول النفط خاصة القوة العاملة الماهرة.
 3. الهجرة إلى دول أوروبا وأمريكا.
- إن الهجرة في عهد الانتداب البريطاني كانت ملموسة ، ولوحظ أيضاً أن التركيب العمري والنوعي في تعداد عام 1931 م أظهر اختلالات تعكس أثر الحروب ، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الفترة . أنظر جدول رقم (1)، أما بالنسبة لعام 1948م ، شهد الإقليم هجرة جماعية لمختلف أفراد الأسرة ، الذي لم يظهر على التركيب النوعي والجنسي فقط ، بل فرغ الأرض وشرد السكان لدول الجوار .

جدول رقم (1) : توزيع سكان إقليم الخليل حسب العمر والجنس عام 1931م

فئات الأعمار	ذكور %	إناث %
0-15	45.27	40.82
15-30	18.80	20.26
30-45	17.41	20.63
45-60	9.41	9.36
60-75	6.13	6.41
75 - فما فوق	2.97	2.69
غير مسجلين	0.015	0.003
النسبة	100%	100%

المصدر : إحصاء فلسطين، 1933، مجلد 3 ، جدول 8 ، ص 60

الخليل من المفترض أن يكون 96114 نسمة ، ومن هنا يبرز التباين بين الأرقام المعطاة (6) .

تبين من خلال متابعة الجداول الإحصائية لسكان إقليم الخليل في فترة الإنتداب البريطاني، أن ظاهرة قلة عدد الذكور في الفئة العمرية (15-45 سنة) أنظر جدول رقم (1) تفسر بأنه كان هناك خوف من جهة السكان على أبنائهم من الأخطار السياسية والأمنية ، ولهذا كان هناك إخفاء للفئات العمرية الذكورية ، هذه ، إذ لم يكن تعداد عام 1922 ببعيد زمنياً عن الحرب العالمية الأولى ، وما حملت تلك الحرب من مأس للشعب، وزرعت فيهم الخوف على أولادهم، مما دفعهم إلى إخفاء أبنائهم أو تهجيرهم.

وعلى الرغم من أن الهجرة من إقليم الخليل في فترة الإنتداب البريطاني ليست بالكثيرة الحجم ، إلا أنها ظاهرة سلوكية اجتماعية كانت موجودة ولم تتوقف ، بل إنها استمرت وبحجم متزايد ومطرّد ، وبالتالي يصبح لها دلالة ومعنى يجب فهمه ، حيث دفعت الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية ، والسياسية المعقدة في القرن الماضي - مع تحسن وسائل النقل العالمية - العديد من شباب إقليم الخليل للتوجه إلى خارج الإقليم .

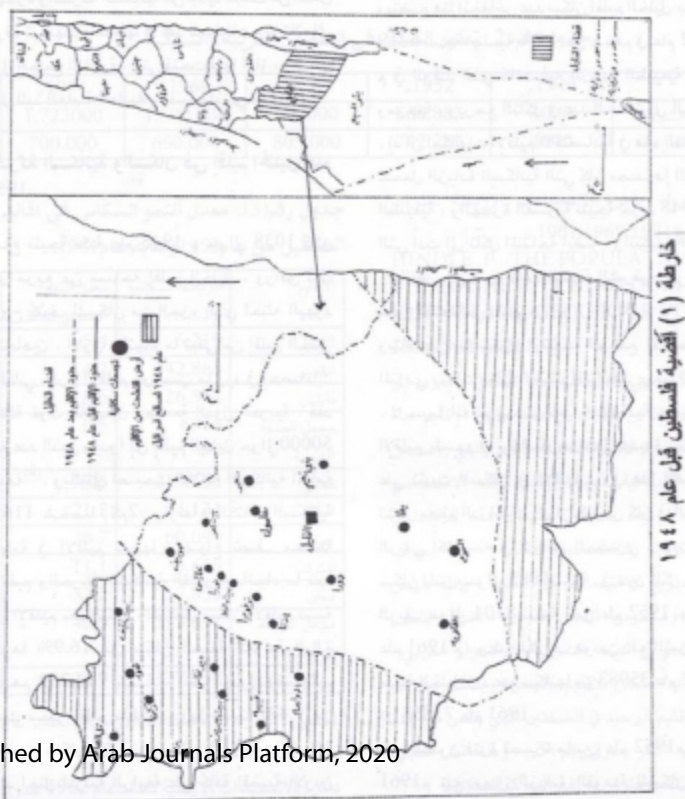
ويعتقد أن بريطانيا عملت على تفريغ فلسطين من السكان العرب بشتى الوسائل، إذ تميزت هذه الهجرة بمظاهر الانتقال الشامل الجماعي للأسرة (الأب والأم والأبناء) ، بجانب الانتقال الفردي ، والتركز في المدن والأرياف ، فيما تبقى من فلسطين بعد نكبة عام 1948، هذا عدا الدول العربية المجاورة مما حافظ على البيئة الاجتماعية ، وبما أن البحث عن عمل ، وتوفير سبل العيش ، كان لباعث الحقيقي المعيشي للاجئين ، فقد ظهرت حركة سكانية سريعة اتجهت حيث توافر فرص (7) . ولهذا توجهت كثير من الأسر باتجاه الخليج

?????: ?????? ?????????? ?? ?????? ?????? ?????? ?????? ?????? (????? ??????????)

مع تطور الأحداث ومرور الزمن وتأخر العودة للديار المسلوبة، وتفاعل السكان وحسب تطور الوضع المعيشي للفرد: بالانتقال إلى مدينة الخليل والإقامة فيها كما التجمعات السكانية الأخرى⁽⁷⁾، لقد امتص الإقليم جزء من آثار الصدمة الأولى عام 1948 م، حيث استقر بعض المهاجرين ليكنوا على مقربة من ديارهم أملاً في عودة قريته أنظر خارطة رقم (1).

الحركة السكانية والسكان خلال فترة المملكة الأردنية الهاشمية:

إن احتلال اليهود لأجزاء واسعة من فلسطين عام 1948 م، كان سبباً في طرد وتهجير العديد من سكانها العرب الذين لجأوا إلى المواقع القريبة لسكنهم الأصلي، ومنها إقليم الخليل حيث استقروا في مخيم الفوار ومخيم العروب، وأخذ البعض منهم



ونابلس على التوالي.

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في إقليم الخليل خلال فترة المملكة الأردنية :

اتضح من تعداد عام 1961 م إن عدد سكان إقليم الخليل بلغ 119432 نسمة منهم 1664 بدو رحل ، وبالتالي شكل إقليم الخليل ما نسبته 14.8% من مجمل سكان الضفة الغربية و7% من سكان الأردن ، ويتضح هنا انخفاض عدد سكان إقليم الخليل بمقدار 6219 نسمة ، بنسبة 4.9% عن عددهم في عام 1952 م في الوقت الذي كانت فيه الزيادة الطبيعية عالية وموجبة ، ويرجع التآكل في عدد السكان إلى الهجرة ، إذ أن إمكانيات الإقليم الاقتصادية في هذه الفترة لم تتحمل الزيادة السكانية التي كان مصدرها الزيادة الطبيعية ، والهجرة القسرية نتيجة حرب 1948م ، التي أدت إلى تآكل المساحة أيضا ، وانتشار البطالة ، والفقر ، في حين كانت الضفة الشرقية على عتبة تطور اقتصادي ناشيء.

وبناء على ما سبق ، ونتيجة للوضع الاقتصادي المتردي ، بدأت عملية الاستنزاف البشري من الإقليم ، لا سيما أنه لم يحدث تنمية اقتصادية حقيقية في الإقليم ، تسهم في إيجاد فرص عمل جديدة ، تساعد على تثبيت السكان في الإقليم ، وفي هذا الصدد ، تشير معظم الدراسات إلى أن النقص كان في الجانب الريفي أكثر منه في الجانب الحضري ، حيث زاد سكان المدن بحوالي 1885 نسمة ، في حين تآكل سكان الريف حوالي 8104 نسمة ، من عام 1952 ولغاية عام 1961 م ، وعليه فالريف هو من دفع الثمن ، لأن مدينة الخليل زاد عدد سكانها من 35983 عام 1952 إلى 73868 عام 1961.

ففي غضون فترة قصيرة ما بين عام 1952م وعام 1961م بلغ معدل الزيادة القومية للسكان على مستوى الضفتين 26.9% ، في الوقت الذي حققت

شهدت الأعوام التي تلت عام 1948م ظروفًا صعبة جدا تمثلت باستمرار تحكم الاستعمار البريطاني باقتصاديات البلاد وفرض التبعية عليها ، وإعاقة التطور الداخلي ، كل هذا كان عاملا مساعدا أيضا في أن تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية في عقد الخمسينات من أصعب الظروف وأسوأها ، التي أضافت إلى مآسي التهجير من الأرض وفقدان الوطن مآسي جديدة ، مما ساعد بالطبع على تشجيع الهجرة والحركة السكانية من جديد للبحث عن العمل ، وقد توجهت بمعظمها في عقد الستينات وما تلاه إلى دول الخليج النفطية ، التي فتحت فيها آفاق ، وفرص عمل لليد العاملة العادية والفنية ولذوي الخبرات .

الحركة السكانية والسكان في إقليم الخليل عام 1952:

ضاع نتيجة نكبة عام 1948 م حوالي 1038 كيلو متر مربع من مساحة إقليم الخليل ، ورافق ذلك نزوح كثيف للسكان من الجزء الذي احتله اليهود باتجاهين ، الأول :باتجاه ما تبقى من إقليم الخليل والثاني خارج الإقليم ، وحسب ما ورد في إحصاءات وكالة غوث اللاجئين وجامعة الدول العربية ، فقد بلغ عدد الذين وفدوا إلى إقليم الخليل حوالي 50000 نسمة⁽⁸⁾ ، وبالتالي أصبحت الكثافة السكانية العامة 116.9 شخصا /كم²، وارتفاع الكثافة السكانية العامة في الإقليم سببها : ضياع نصف مساحة الإقليم والحركة السكانية القسرية باتجاه ما نجا من الإقليم بعد النكبة ، لقد مثل سكان الإقليم نسبة قدرها 16.9% من سكان الضفة الغربية البالغ عددهم 742.289 نسمة ، أنظر جدول رقم (2)، حيث سبقه إقليم نابلس ، وما نسبته 9.4% من مجموع سكان الأردن بصفتيه الغربية والشرقية ، إذ احتل المرتبة الرابعة على كافة أقضية الأردن بشقيه الأردني والفلسطيني ، إذ سبقه عمان واريد

م ، حيث بلغ معدل الزيادة القومية على مستوى الضفتين نحو 30% ، لكنها قفزت في الضفة الشرقية إلى 77% ، أما الضفة الغربية فكان حسابها بالسالب ، إذ تناقص السكان بمعدل 18% في الفترة نفسها ، فكان هذا عبارة عن كارثة وطنية وذلك بنزوح 350 ألف نسمة نتيجة حرب حزيران⁽⁹⁾ ، تم من خلالها تفريغ الضفة الغربية قهراً من السكان باتجاه الضفة الشرقية ، أنظر جدول رقم (2) .

فيه الضفة الشرقية زيادة سكانية بلغت 46.6% ، واستحوذت بذلك على 58.3% من مجمل سكان الضفتين ، فأما الضفة الغربية هبط نموها دون ثلث المعدل القومي بنسبة قدرها 8.5% ، أنظر جدول رقم (3) ، بل سجلت بعض الأقاليم خاصة إقليم الخليل موضوع الدراسة تناقصا سكانيا خلال تلك الفترة ، إذ بلغ معدل النمو السكاني 5.4% ، وقد تأكد هذا الاتجاه في الفترة ما بين عام 1961م وعام 1969

جدول رقم (2) تطور السكان في الضفتين الغربية والشرقية

	1971م	1969م	1961م	1952م	1949م
الضفة الشرقية	1.723.000	1.600.000	900.000	568.885	4000
الضفة الغربية	700.000	650.000	805.000	742.285	4000

جدول رقم (3): معدل النمو السكاني في أقاليم الضفتين من عام 1952 ولغاية عام 1961

الأقليم	الزيادة السكانية / نسمة	معدل النمو السنوي بالألف
الخليل	6.219	5.4
القدس	42.868	14.2
نابلس	26.512	8.6
مجلل الضفة الغربية	6316	8.5
عمان	215.153	75.6
البلقاء	14.131	21.2
عجلون	60.099	26.7
الكرك	6.655	11.1
معان	17.853	52.2
مجلل الضفة الشرقية	313.891	46.6
مجلل الضفتين	377.052	26.9

المصدر : دائرة الإحصاءات الأردنية ، تعداد عام 1952 جدول 1 ص 1

دائرة الإحصاءات الأردنية تعداد عام 1962 جدول 7 ص 3-10

المصدر : أ- دائرة الإحصاءات الأردنية نشرات إحصائية 1971، 1969، 1961 م .
HINDLE .P. THE POPULATION OF THE HASHEMITE KING DOM OF JORDAN .1961 GEOG.JOUR VOL 130 .1964 .P.261

المبرر الأساسي لانخفاض عدد السكان ؛ يعزى إلى الهجرة ، إذ إن التزايد في عدد سكان الإقليم جاء نتيجة الهجرة القسرية عام 1948 م ، التي زادت من الكثافة السكانية العامة وأثقلت كاهله الاقتصادي ؛ بحيث لم يعد بقدرته استيعاب هذه الزيادة في ظل إمكاناته الاقتصادية المتاحة ، هذا بجانب قلة المشاريع الاقتصادية في الإقليم ، وقلة فرص العمل ، ومحدودية الدخل الفردي ، مقابل التطور الاقتصادي في الضفة الشرقية ، والجوار العربي ، لذا فقد بدأ سكان الإقليم بالهجرة وبشكل مطرد ، وهو الإقليم الوحيد في الضفتين الذي نقص فيه عدد السكان ، أنظر جدول رقم (3) ، وسنناقش أسباب الهجرة تحت عنوان دوافع الحركة السكانية

خضعت للقوة بالإحتلال العسكري ، وترتب على هذه العوامل عوامل أخرى كثيرة كان لها أثر بالغ على حركة السكان ، فمنها عوامل مباشرة وعوامل غير مباشرة ، مثل هدم البيوت ، ومصادرة الأراضي والإعتقال .

شهد إقليم الخليل انخفاضاً حاداً بالسكان استمر عامي 1967 و 1968م ، بحيث هاجر قسرياً ما يقارب 50000 ألف إنسان ، نتيجة الحرب التوسعية ، وإغلاق الحدود أمام عودة من كان قبل الحرب يعمل ، أو يدرس في الدول العربية المجاورة ، أو في دول العالم الأخرى ، وبالتالي فقد إقليم الخليل أبناءه الذين اضطروا قسراً للبقاء خارج حدود الوطن .

إلا أن ظروف الاحتلال الصعبة وبالذات ما فرضه من خنق على الاقتصاد الزراعي والصناعي والتجاري- وهو ما سيفصل عند الحديث عن الأنشطة الاقتصادية كل على حده - ، والتي كان من نتائجها فقدان فرص العمل ، وركود في الاقتصاد المحلي ؛ وبالتالي دفع السكان من جديد للبحث عن مصدر للرزق خارج المناطق المحتلة في الدول العربية المجاورة وذلك من خلال الهجرة المؤقتة بهدف العمل والعودة ثانية للوطن من خلال تصاريح محددة المدة تمنح لهم من سلطات الاحتلال العسكرية.

وساعد هذا الإجراء بكل مساهمته على عدم تفريغ الأرض نهائياً ، إذ نادراً ما أخذت هجرة العمل هذه طابع الديمومة ، حيث أن الهدف منها هو تأمين الدخل الثابت ، وإرساله للأهل في المناطق المحتلة ، للمساعدة في تثبيتهم على أرضهم ، ولا مجال للسكان في إقليم الخليل؛ أمام ضعف الإمكانيات المحلية ، ومضايقات الاحتلال ؛ وعدم توفر سبل الدعم وتوجيهها بالشكل المفيد والملائم ، إلى البحث عن وسيلة للعيش خارج حدود الوطن⁽¹⁰⁾.

إلا أن هذا التوجه يحمل في طياته أيضاً ملامح خطرة ، إذ أن معدلات الهجرة يمكن أن تتصاعد

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في إقليم الخليل خلال فترة المملكة الأردنية:

تبين أن مجموع القوى العاملة في إقليم الخليل بلغت 54808 نسمة، وذلك بعد استبعاد السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة ، وتزيد على 65 سنة ، في حين أن العاملين فعلاً بلغ عددهم 24597 ، وهذا العدد يمثل نسبة 44.9% من مجموع القوى العاملة، وهذه نسبة قليلة جداً ، مما يزيد في عبء الإعالة . أما توزيع العاملين على الأنشطة الاقتصادية فكان كما يلي : العاملين في القطاع الصناعي والحرفي بلغت نسبتهم 23.3% من مجموع العاملين فعلاً، ويمكن أن نضيف هنا بأن ما نسبته 3.5% من العاملين يعملون في المحاجر وقلع الحجارة إذ أن هذا الإقليم واسع الشهرة في هذه المهنة ، وذلك لصلاحية حجارة الإقليم للبناء والرخام، وتبين أن 49% من مجموع العاملين يعملون في الزراعة أما المهن الفنية والعلمية والإدارية بلغت نسبتها 5.3% ، أما العاملين في التجارة وصلت نسبتهم إلى 6.8% من مجموع العاملين

الحركة السكانية والسكان خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي:

لقد تكررت مأساة عام 1948 مرة أخرى عام 1967، وخرج السكان من الضفة الغربية؛ للبحث عن ملجأ لهم ، إلا أن المميز لهذه الحركة السكانية أنها كانت حركة يأس وإرباك وحيرة ، نتيجة هجمة عسكرية مفاجئة مباغتة وقعت على السكان ، وبلغ حجم النازحين حوالي 350000 ، وتوالى عمليات الهجرة بتأثير الضغط الإسرائيلي على السكان داخل الضفة الغربية وخارجها ، فأصبح الفلسطينيون يهاجر من فلسطين ، وهناك من يهاجر إليها من شتى أنحاء العالم ، وبالتالي فإن حركة السكان

الهجرة تزداد تفاقماً مع استمرار الاحتلال رغم بلوغ متوسط معدل المواليد 43.7 بالآلف ومتوسط معدل الزيادة الطبيعية 29.6 بالآلف حيث بلغ متوسط معدل الهجرة 12.3 سالب بالآلف في نفس الفترة.

أما حركة السكان قصيرة المدى، فهناك حركة يومية وأخرى أسبوعية تتجه من الضفة الغربية باتجاه إسرائيل بهدف العمل، عابرة ما يطلق عليه الخط الأخضر الفاصل بين أرض عام 67 و1948، ففي عام 1970 م اجتاز الخط ما نسبته 23.9% من مجموع العمالة، وفي عام 1976 53.7 %، وفي عام 1990 32.1 %، ويعزى هذا التناقص إلى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى. أنظر جدول رقم (4).

جدول رقم (4) نسبة العمال من القوى العاملة من الضفة الغربية داخل إسرائيل:

1990	1987	1976	1970	
128.0	114.7	91.9	99.8	مجموع العمال بالآلف
3.3	5.4	5.4	2.6	نسبة عمال الزراعة %
11.4	17.7	20.9	12.9	نسبة عمال الصناعة %
17.4	26.5	27.4	8.4	نسبة عمال البناء والخدمات %
32.1	49.6	53.7	23.9	المجموع

المصدر:

Statistical abstract of israel no . 38 , p .

723 .

Statistical abstract of israel no.42, 1991

p.731 .

وتؤثر على الزيادة السكانية، وهذا ما حدث فعلاً ما بين عامي 1975 - 1982 م، فغادر قرابة 20 ألف مواطن⁽¹¹⁾ إقليم الخليل بحثاً عن العمل في الدول العربية المجاورة ، مما أثر بشكل كبير على معدلات الزيادة السنوية في الإقليم ، فانخفضت لتصل في بعض هذه السنوات إلى 0.8% مما دفع منظمة التحرير والحكومة الأردنية بالتنسيق معاً إلى اتخاذ إجراءات للتقليل من الهجرة عبر الجسور بعد عام 1982م ، مما حد بشكل كبير منها وأعاد معدل الزيادة السنوية ليصل إلى 2.7% عام 1983م في الضفة الغربية ، إلا أن هذا الإجراء لوحده لم يكن ليكفي ، فإن كان سيحد من معدلات الهجرة فإنه رفع من نسبة البطالة في المناطق المحتلة ، خصوصاً بين المثقفين الذين وصل عدد العاطلين منهم في نهاية 1984م إلى 1700 في إقليم الخليل⁽¹²⁾.

جاء الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 م ليفجر العديد من المشكلات ، والأزمات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، علاوة على ما سببه من خسائر بشرية ومادية ونفسية ، وكان في طليعة هذه المشكلات مشكلة الهجرة ، وخاصة هجرة القوى العاملة بسبب الظروف المادية العسيرة التي كرسها الاحتلال العسكري ، ولم تقف هذه الظاهرة على الصدمة الأولى من أيام الاحتلال ، بل ظلت ظاهرة مستمرة باستمرار الاحتلال⁽¹³⁾.

إن قراءة الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية ولغاية عام 1987م في بداية الانتفاضة ، توحى للوهلة الأولى ، بوجود زيادة في تعداد السكان ، ولكن لدى مقارنة نسبة الزيادة الطبيعية بالزيادة السنوية نجد أن ظاهرة الهجرة مستمرة ، وأن الزيادة السنوية ما هي إلا زيادة طفيفة لدى مقارنتها بالزيادة الطبيعية للسكان، كذلك يتضح لنا لدى عقد هذه المقارنة أن الزيادة السنوية للسكان لا تتناسب - خاصة في السنوات الأخيرة - مع الزيادة الطبيعية، فظاهرة

على مستوى إقليم الخليل .
إن الحقيقة التي لا بد من ذكرها هي أن تعداد سكان الضفة الغربية لم يزد خلال الأربعين سنة الماضية ، بل شهد نقصا مستمرا وملحوظا رغم نسبة التكاثر الطبيعي العالية في نفس الفترة ، ولم تسترد الضفة الغربية عافيتها من حيث السكان إلا تقريبا في عام 1988 م⁽¹⁴⁾ حيث بلغ عدد سكانها 1.031.000 نسمة وهذا قريب من العدد الذي كان عشية حرب حزيران ، وكذلك إقليم الخليل حيث بلغ تعداد السكان فيه 176.000 نسمة عام 1988 م وهذا الرقم يقارب ما كان عليه الإقليم عشية حرب حزيران أنظر جدول رقم (5) .

جدول رقم(5): تطور عدد السكان في الضفة الغربية

السنة	السكان
1949	740000
1966	1.039.000
1979	699000
1988	1.031.000
2000	2011930

المصدر :

1.UN.CONCILITION FOR PALESTI
.FINAL.REPORT.PAT.1.APPENDIX
.B.CU.N.N.Y.1949 .

2. هاريس 20/7/1980

3. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني ، السكان
والمساكن، 2000م.

والمراقب لحركة النزوح في تلك العقود الماضية يجد غالبيتها من الشباب الذكور القادرين على الإنتاج وتتراوح أعمارهم بين 25 -49 سنة ، وقد أدت هذه الحركة إلى تخریب القطاع الزراعي وتجميد القطاع الصناعي، إذ أن هذه الحقائق تعكس الخسارة البشرية والاقتصادية المؤثرة في عملية الإنتاج

هذا التباين الواضح يفسر ببساطة ظاهرة الهجرة ،بشكلها الداخلي للعمل في إسرائيل والخارجي للعمل في البلدان العربية ، وتعزى هذه الهجرة بشقيها إلى ضعف اقتصاديات الأرض المحتلة والركود الذي خيم على المنطقة منذ أواسط السبعينات ، ومن الطبيعي أن تتركز ظاهرة الهجرة على الذكور في سن العمل بالدرجة الأولى ،حيث تدفعهم الضغوط الاقتصادية ، والسياسية للهجرة ،وقد انعكس ذلك بصورة سلبية على فروع الاقتصاد كافة خاصة الصناعية والزراعية منها ، أما بالنسبة إلى تناقص نسبة العمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر بعد عام 1987 م ، حيث هبطت النسبة من 20.9 إلى 11.4 ؛ فالسبب هو الانتفاضة الفلسطينية ، وعزوف الكثير من العمال عن العمل داخل إسرائيل تضامنا مع شعبهم .

تأتي نسبة التكاثر الطبيعي بين الفلسطينيين في الدرجة الرابعة من بين 150دولة حيث تتراوح هذه النسبة في المتوسط %3.5 إلى %3.9 سنويا ، لكن الأرقام تشير إلى أن حركة الهجرة في العهد الأردني زادت عنها في العهد البريطاني بالحجم والكثافة ، وحركة نزوح السكان في عهد الاحتلال الإسرائيلي لم تتوقف عند هذا الحد ،بل استمرت بأساليب وأشكال متعددة كتصاريح الخروج ، أو العمل ، أو الدراسة لمدة ثلاث سنوات التي تعطيها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لمن يرغب ، بالإضافة إلى المضايقات في المدارس ، والمصانع والشوارع ، ومداومة البيوت التي خلقت حالة من اليأس والإحباط ثم النزوح، وبهذا لم يزد تعداد السكان بأعداد كبيرة رغم الزيادة الطبيعية السنوية البالغة 3.5 % في الضفة الغربية ، وفي إقليم الخليل حوالي 4.3 % كمتوسط لمعدل الزيادة الطبيعية ، وذلك نتيجة حركة النزوح الاستنزافية والتي بلغت سنويا بمعدل 16.500 نسمة على مستوى الضفة الغربية ، و 4000 نسمة

والاستقرار البشرية. نشطه، دفعت بحوالي 50000⁽¹⁵⁾ نسمة من الإقليم نزحوا عن موطنهم عشية دخول القوات الإسرائيلية يوم 14/6/1967م. وحسب تعداد عام 1967 م الذي أجرته القوات الإسرائيلية التي احتلت المنطقة ، تبين بأن عدد سكان الإقليم 118104 نسمة ، إلا أن هناك أعدادا كبيرة تمكنت من العودة إلى الإقليم بعد سقوطه بأسابيع عن طريق التسلسل عبر نهر الأردن⁽¹⁶⁾ ومن خلال تصاريح لم شمل العائلات الذي أشرفت عليه منظمة الصليب الأحمر بعيد الاحتلال ، ولاحظ من الجدول رقم (6) أن إقليم الخليل يعد أكبر إقليم في الضفة الغربية من حيث عدد السكان ، حيث بلغت نسبة السكان 24.1 % من مجمل حجم سكان الضفة الغربية ويليها إقليم نابلس ، جنين ، طولكرم ، رام الله ، بيت لحم ، غور الأردن وأريحا .

من أخطر نتائج حرب عام 1967 م وأهمها على الفلسطينيين ، هو نزوح الكثير من سكان الأراضي الفلسطينية ، ومن ضمنها إقليم الخليل إلى خارج الأراضي الفلسطينية ، ومن الجدير بالذكر هنا أن الهجرة هذه كانت باتجاه واحد فقط هو خارج الأراضي الفلسطينية ، وكان النزوح من إقليم الخليل كبير جدا ، حيث كان الخوف هو الدافع الذي سيطر على سكان الإقليم ، لاسيما سكان مدينة الخليل بناء على خلفيات قديمة تتعلق بثورة عام 1929م وأحداث عام 1966م في بلدة السموع ، وساهم في ذلك وسائل الإعلام العربية وغير العربية ، إضافة إلى مشاهد الجيوش العربية المحزنة وهي في حالة هزيمة وانسحاب وانحسار، الذي من شأنه أثار المزيد من حالة القلق والهلع، التي نشأ عنها حركة سكانية

جدول رقم (6): تطور حجم سكان إقليم الخليل والضفة الغربية

المنطقة / السنة	1967	1975	1980	1985	1989	1996*	2000*
الضفة الغربية	750875	911459	1067095	1246858	1395007	1571575	1935578
إقليم الخليل	126540	165266	195732	237292	258967	300000	436637

المصدر :

يوسف عبد الحق : إحصائيات ، صامد الاقتصادي ، عدد 94 ، 1993 .

* جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني التعداد العام للسكان عام 2000، ص 11

سنة فأكثر حوالي 44.1% عام 1999م ، وبالنظر إلى نصيب الصناعة نجد أنها فاقت معدل الضفة الغربية وهذا ليس بغريب ، إذ يعتبر إقليم الخليل الأكثر تصنيعاً في الأراضي الفلسطينية، أما النشاط الزراعي فهو أقل من معدل الضفة الغربية ، والسبب هو وعورة إقليم الخليل وتوجه الناس للصناعة أكثر من الزراعة تحت وطأة المناخ والمردود الاقتصادي .

جدول رقم (7): توزيع القوى العاملة والنشاط الاقتصادي في إقليم الخليل والضفة الغربية عام 2000م

النشاط الاقتصادي	إقليم الخليل %	الضفة الغربية %
الزراعة	13	17.1
الصناعة	19.8	14.6
البناء	14.3	13.3
مطاعم وتجارة	18.8	20.8
نقل واتصالات	4.5	5.2
خدمات أخرى	29.6	29
المجموع	100%	100%
العدد الكلي	61.311	355.728

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة عام 2000م جدول 12، ص 64 .

دوافع الحركة السكانية وأنماطها في إقليم الخليل:
أولاً: خلال فترة الانتداب البريطاني:

1. الموقع الجغرافي :

يشغل إقليم الخليل جزءاً من جنوب فلسطين حيث يحده من الجنوب صحراء النقب، وسكان هذه المنطقة بدو رحل وتندر فيها خطوط المواصلات ، وبالتالي لا يستطيع الإقليم الاتصال بالعالم الخارجي من جهة الجنوب والشرق إذ يعتبر مغلق لأنه يطل على

ازداد عدد سكان الضفة الغربية خلال الفترة 1970-1978م بمعدل 1.2% سنوياً⁽¹⁷⁾ ، وهذا معدل شديد الانخفاض إذا ما قورن بالمناطق المجاورة خاصة العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ، حيث وصلت نسبة النمو 4% ويمكن الافتراض أن هذا الفرق بين المعدلين هو بسبب ارتفاع معدل الهجرة من الأراضي المحتلة ، وعلى الرغم من تماثل الأقاليم في الضفة الغربية في البنية الاجتماعية والسكانية، إلا أن معدل النمو السكاني فيما بينها متباين⁽¹⁸⁾ ويلاحظ زيادة كبيرة في سكان إقليم الخليل عام 2000م ، حيث كان متوسط معدل الزيادة السنوية للسكان خلال الفترة 1999-2000م حوالي 5% ومرد هذه الزيادة تضائل فرص الهجرة الخارجية وفرص العمل بجانب عودة أعداد كبيرة من سكان الإقليم في ظل وجود السلطة الفلسطينية .

الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في

إقليم الخليل خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي :

توزعت القوى العاملة عام 2000م وفقاً للنشطة الاقتصادية بنسب متفاوتة حيث كان نصيب الصناعة حوالي 19.8% والزراعة 13% وقطاع الخدمات السياحية 18.8% من القوى العاملة أنظر جدول رقم (7) ، في حين بلغ مجموع القوى العاملة عام 1968م حوالي 100 ألف عامل وعام 1978 نحو 150 ألف عامل⁽¹⁹⁾ وعام 2000م حوالي 245 ألف⁽²⁰⁾ والنشيطين اقتصادياً منهم حوالي 85 ألف كان يعمل منهم داخل إسرائيل لغاية عام 1990م حوالي 32.5% أما الآن يعمل فقط من مجموع القوى العاملة حوالي 25.4% داخل إسرائيل ، واتضح من الدراسة أن نسبة الأيدي العاملة التي تتمتع بالمهارة والكفاءة التقنية لا تزيد عن 17% في الضفة الغربية من مجموع القوى العاملة⁽²¹⁾ .

وشكلت القوى العاملة إلى مجموع الأفراد 15

البحر الميت، يبقى له اتجاهان الأول باتجاه الشمال

الموصل لإقليم القدس، والثاني باتجاه الغرب الذي يوصل إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. ويقلب على إقليم الخليل الطابع الجبلي، وبعض السهول الطبيعية التي تستخدم للزراعة بالإضافة إلى سفوح ومنحدرات الجبال، وبالتالي لا يمكن التوسع الزراعي الآمن وذلك للاعتماد على مياه الأمطار المتذبذبة، لذا يظهر أثر الموقع الجغرافي الفلكي من خلال قسوته على الإنتاج الزراعي، إذ يتذبذب بين سنة وأخرى ويتسم بعدم الاستقرار والثبات، وبالتالي لا يكفي حاجة السكان، ولهذا كانت المنطقة طاردة للسكان.

2. الحياة الاقتصادية:

لم يشهد إقليم الخليل ازدهارا اقتصاديا شأنه شأن الأقاليم الجبلية الفلسطينية قياسا بالأقاليم الساحلية، حيث كان يعتمد معظم سكان الإقليم على الزراعة، وبعض الحرف اليدوية والتجارية، وبالتالي كان سكان الإقليم يزرعون تحت نير الفقر باستثناء بعض العائلات الميسورة الحال، إن التباين بالازدهار الاقتصادي بين المدن الجبلية والمدن الساحلية، - ومدينة الخليل مدينة جبلية - أجبر السكان على المعاناة من الفقر والعوز وضيق الحال ومحدودية الدخل، ومن ثم كانت الهجرة ملاذ العديد من أبناء الإقليم طلبا للعمل وأحيانا للاستثمار، خاصة إلى مدن الساحل ودول الجوار منها مصر.

3. الأوضاع الاجتماعية:

يتصف سكان إقليم الخليل بصفات نستطيع أن نعتبرها فريدة بالنسبة لباقي الأقاليم، وهي الترابط العائلي والاحترام العشائري، والمحافظة على التعاليم الدينية، هذه الصفات مجتمعة كان لها مساهمة في الهجرة، بالإضافة إلى صفة التمسك بالاحتذاء، فالترابط العائلي والاحترام للعشائر

مثل القتل (وذلك نزولا لقرار القاضي العشائري)، والذي كان غالبا يحكم على الجاني وأسرته بالإبعاد إلى منطقة أخرى داخل أو خارج فلسطين، وكان السكان يمثلون لهذه الأحكام وينفذونها، أما المحافظة على التعاليم الدينية أخرجت العديد أيضا من السكان لا سيما الذين لم ترق لهم الحياة تحت ظلال العادات والقيم وتعاليم الدين فذهبوا حيث التساهل، أما الاحتذاء حيث ساعد استقرار بعض التجار خارج الإقليم إغراء آخرين، فذهبوا إلى جوار من سبقهم مثل مجموعة تجار القاهرة (الخلايلة)⁽²²⁾ وكذلك القدس وعمان.

4. المستوى التعليمي:

في فترة الاندثار البريطاني كانت الأمية متفشية ودور العلم قليلة في الإقليم، وبالتالي كل من سحنت له فرصة للتعليم والحصول على شهادات علمية، خاصة التطبيقية منها كانوا يؤثرون العيش والعمل خارج الإقليم، وذلك لعدم توفر فرص العمل لهم، مما أثر سلبا على إقليم الخليل وعلى تطوره، ونتيجة لهذا السبب نجد الكثير من هذه الشريحة موجودة الآن خارج إقليم الخليل، خاصة في مدن القدس وعمان والقاهرة.

5. الظروف السياسية:

انخرط سكان إقليم الخليل شأن باقي أقاليم فلسطين في الثورات التي اندلعت وتعاقبت بفلسطين ضد الاحتلال والاستعمار، وضد التسلط اليهودي والهجرة الصهيونية، وكان لهذه المشاركة استحقاقات مثل الاستشهاد والإبعاد والنفي من الإقليم، كما هاجر العديد من سكان الإقليم إلى لإحداث توازن ديمغرافي فيها ما بين العرب واليهود.

التوصيات :

العمل على تثبيت السكان في الإقليم ، وذلك من خلال وضع وتنفيذ مشاريع زراعية ، وصناعية تنموية مدروسة ، ذات بعد شمولي وتكاملي ، تستوعب العمالة ، وتخفف من البطالة والفقر ، وتساعد على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى الصمود في الأرض ، والعزوف عن التفكير بالهجرة .

الهوامش :

1. barron,J,B, jeneral abstract of the Census of,p,29.
2. mills,E, Palestine:super intendend of the census,p,369.
3. Palestine department of statisics, vital statistics tables,p15-15.
4. مقابلة شخصية مع السيد الدكتور عبد الرحيم عز الدين . الزرو. مدينة الخليل ، شباط 2006
5. mills,E, Palestine super intended of the sensus ,p 396 .
6. Palestine department of statisics, vital statistics tables.p 15-16 .
7. مقابلة شخصية مع السيد يوسف سليمان أبو دامنس(أبو زياد) عائد من ترقوميا، آذار 2006.
8. جامعة الدول العربية ، بيانات اللاجئين ص 24
9. البحيري ، صلاح الدين ، جغرافية الأردن ، ص 196-197.
10. مقابلة شخصية مع السيد الدكتور ياسر الحروب في جامعة الخليل، آذار 2006.
11. الإحصاء الإسرائيلي ، ص 704.
12. دائرة شؤون الوطن المحتل في منظمة التحرير الفلسطينية، أوضاع الخريجين الجامعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلات وحلول، ص 27.
13. الدجاني ، هشام ، التحولات الاقتصادية الإسرائيلية ، شؤون فلسطينية، ص 28.

يتمكنهم من العودة لاحقا ،ومن كان يتجاوز المدة المقررة فلا يستطيع العودة نهائيا ، واستنادا لذلك عمدت السلطات العسكرية الإسرائيلية لمضايقة أسر المهجرين بطريقة منمنظمة مما حدا بالبعض بعدم العودة خوفا من البطش والتفكيك ، وكل من عاد تعرض للمساءلة والتحقيق وربما السجن ، فحققت بذلك إسرائيل مزيدا من تفرغ الأرض من السكان

نتائج البحث :

أظهرت النتائج وجود ثلاث مراحل متباعدة للحركة السكانية كان لها بالغ الأثر على الوضع السكاني ، والاقتصادي ، والاجتماعي للإقليم وهي : خلال الاحتلال البريطاني أشغل الإقليم المرتبة السابعة سكانيا في عام 1922 ميلادي بنسبة 7.1 % وسرعان ما هبط نسبته إلى 6.5 % عام 1931 ميلادي ، وخلال مرحلة المملكة الأردنية الهاشمية تعرض الإقليم لعملية تفريغ سكاني وصلت إلى أكثر من 40 % من مجموع السكان ، واستمر هذا التفريغ رغم أن الزيادة الطبيعية كانت عالية وموجبة في الإقليم وصلت إلى 259 بالآلاف والأسباب كانت اقتصادية ، واجتماعية ، واكتمل المشوار خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي إذ غادر الإقليم حوالي 50000 ألف إنسان عام 1967 ميلادي تحت ضغط الحرب والربح والخوف حيث وصل إلى 25% من مجمل النزوج من الضفة الغربية ، واستمر الوضع مع دوام أيام الاحتلال ، ولم يسترد الإقليم عافيته السكانية إلا عام 1988 ميلادي . ونستطيع أن نقول بأن إقليم الخليل تعرض لهزات سكانية أدت إلى نزوح وتهجير العديد من السكان ، وأثرت على التركيبة الديمغرافية ، وعلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للإقليم ، بل ومستقبله الحروي.

14. وزارة الخارجية الأردنية، سكان فلسطين المحتلة، جدول 5.
15. مسودي، تيسير: سكان محافظة الخليل، ص 216.
16. مقابلة شخصية مع السيد مدير أسيا للتأمين الأستاذ نعيم عودة مدينة الخليل، آذار 2006.
17. الملخص الإحصائي الإسرائيلي، ص 717.
18. أبوكشك، بكر: الصناعة في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي، ص 58.
19. الملخص الإحصائي الإسرائيلي، ص 717.
20. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن، ص 172.
21. الدراسة القطرية للوطن المحتل، صامد الاقتصادي، ص 101.
22. مقابلة شخصية مع السيد الدكتور عبد الرحمن عز الدين الزرو، مدينة الخليل، شباط 2006.
23. مسودي، تيسير، مرجع سابق، ص 147.
24. دائرة التخطيط الفلسطينية، هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، ص 140.
25. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن، ص 188.
26. بدران، نبيل: الهجرة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، ص 49.
5. جامعة الدول العربية، إدارة فلسطين، بيانات اللاجئين دون تاريخ.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن، محافظة الخليل، رام الله، جدول 19، 1999م.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن، جدول 14، 1997.
8. الدجاني، هشام، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، عدد 104، 1980.
9. دائرة التخطيط الفلسطينية، هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، بيروت، عدد 55، 1985م.
10. دائرة شؤون الوطن المحتل في منظمة التحرير الفلسطينية، أوضاع الخريجين الجامعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة مشكلات وحلول، 1986.
11. صامد الاقتصادي، الدراسة القطرية للوطن المحتل، بيروت، عدد 42، 1983.
12. أبوكشك، بكر، الصناعة في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي، بيروت، عدد 33، 1980.
13. مسودي، تيسير، سكان محافظة الخليل، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، الخليل، 1987.
14. وزارة الخارجية الأردنية، دائرة الشؤون الفلسطينية، سكان فلسطين المحتلة، عمان، جدول 5، بيانات غير منشورة.

المصادر والمراجع العربية:

1. الإحصائي الإسرائيلي، عام 1975، وعام 1979.
2. الإحصاء الإسرائيلي، عدد 36، 1985م.
3. بدران، نبيل، الهجرة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، بيروت عدد 32، 1981م.
4. البحيري، صلاح الدين، جغرافية الأردن، مكتبة الجامع الحسيني، عمان، 1973م.

المصادر والمراجع الأجنبية:

- 1.Barron,J,B, Palestine:super intendend of the census;and jeneral abstract of the Census of 1922, Jerusalem.
2. Mills,E, Palestine:super intendend of the census; of palestine 1931 alexandaria, 1933 ,3 vols.
3. Palestine: department of statistics, vital statistics tables 1922,1945, 1947

مقابلات شخصية

1. مقابلة شخصية مع السيد الدكتور عبد الرحيم عز الدين الزرو ، مدينة الخليل.
2. مقابلة شخصية مع السيد مدير أسيا للتأمين الأستاذ نعيم عودة مدينة الخليل.
3. مقابلة شخصية مع السيد الدكتور ياسر الحروب في جامعة الخليل.
4. مقابلة شخصية مع السيد يوسف سليمان أبو دامس(أبو زياد) عائد من ترقوميا